عبدالفتاح العلي يؤكد جاهزية قطاع المرور لانتخابات مجلس الأمة 2013

أكد وكيل وزارة الداخلية لشؤون المرور اللواء عبدالفتاح العلي أن وزارة الداخلية ممثلة في الإدارة العامة للمرور أعدت خطة مرورية متكاملة بالتعاون مع الأجهزة الأمنية المعنية في وزارة الداخلية وجميع هيئات ومؤسسات الدولة لضمان أقصى درجات الأمن والسلامة وتأمين سير العملية الانتخابية في اطار من النزاهة والشفافية لكي تخرج انتخابات مجلس الأمة «2013» في صورة معبرة عن الديمقراطية التي تتمتع بها الكويت ومكانتها الحضارية على المستوى الإقليمي والدولي.

وأشار إلى أن هذه الخطة تأتي تنفيذا لتوجيهات القيادة العليا لوزارة الداخلية ممثلة في النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود، ووكيل الوزارة الفريق غازي عبدالرحمن العمر القائد التنفيذي للقيادة العليا لأمن الانتخابات.

وأوضح أن القوة المشاركة في العملية الانتخابية يبلغ عددها 750 ضابطا وضابط صف، كما أن الدوريات المشاركة عددها 325 دورية مرور ونجدة.

ونوه إلى أن جميع الأجهزة الأمنية والمرورية تقدم جهدا مضاعفا لمواصلة العمليات الميدانية لتنفيذ الخطة المرورية والتدابير الأمنية المصاحبة للانتخابات حيث تشهد الطرق والشوارع والمناطق التجارية والأسواق كثافة مرورية وبشرية خاصة في أماكن العبادة خلال شهر رمضان لتحقيق اكبر قدر من السلامة المرورية وانسيابية حركة السير.

عبدالفتاح العلي

«المعلومات المدنية»: فتح مكتب الشهادات خلال فترة الاقتراع للانتخابات

أعلنت الهيئة العامة للمعلومات المدنية انها ستقوم بفتح مكتب الشهادات الكائن في المقر الرئيسي للهيئة في جنوب السرة السبت تزامنا مع يوم الاقتراع لانتخابات مجلس الأمة 2013. واضافت الهيئة في بيان صحافي أمس انه يمكن للمواطنين الذين فقدوا بطاقاتهم المدنية استخراج شهادة لمن يهمه الأمر لتقديمها للادارة العامة للجنسية كي يتسنى لهم المشاركة في الانتخابات. واكدت الهيئة في بيانها ضرورة حضور صاحب العلاقة شخصيا من المواطنين الذين يحق لهم التصويت مع احضار جواز السفر الأصلي أو رخصة القيادة للتأكد من هويته لافتة الى ان مواعيد العمل ستكون من الساعة 8 صباحا حتى الساعة 8 مساء.

ترأس اجتماعاً لقيادة أمن الصناديق

السماك: التدابير الأمنية في العملية الانتخابية تهدف إلى أمن وسلامة الجميع

بناء على أوامر وتعليمات القائد الميداني لانتخابات مجلس الأمة 2013 اللواء محمود الدوسري للتأكد من جاهزية عموم القوة المشاركة في العملية الانتخابية.عقد قائد قيادة أمن الصناديق في انتخابات مجلس الأمة 2013 اللواء حميد حبيب السماك اجتماعا بحضور جميع قوة قيادة أمن الصناديق ومشرفي الدوائر ومساعديهم ، بالإضافة إلى مشرفي اللجان الأصلية والفرعية.

وقد قام اللواء السماك بتوجيه الحضور وتزويدهم بالكثير من الأمور المتعلقة بتأمين الصناديق أثناء نقلها فور تسلمها وحتى انتهاء عملية الفرز وإعادتها ، مؤكداً بذلك أن التدابير الأمنية التي اتخذتها أجهزة وزارة الداخلية تهدف إلى تأمين سلامة الناخبين وأعضاء الهيئة المشرفة على العملية الانتخابية ومنع أي تجاوزات سلوكية تعيق العمل وتعطل الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم بحرية ونزاهة.

السماك متحدثاً خلال الاجتماع

وأوضح اللواء السماك أن كافة التعليمات والتوجيهات الصادرة من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود ووكيل وزارة الداخلية القائد العام للانتخابات الفريق غازي العمر تم تنفيذها بكل دقة لتأمين عملية الاقتراع، بالإضافة إلى ذلك التعليمات الصادرة من القضاء ورؤساء اللجان.

وشدد اللواء السماك على ضرورة الضبط والربط العام والحفاظ على هيبة وسمعة رجل الشرطة وتقديم العون للجميع دون استثناء مع سرعة نقل المعلومة وكافة الأحداث إلى غرفة العمليات لاتخاذ كافة الإجراءات المناسبة حيال كل بلاغ فور وروده.

تتمات

«50 نائباً»

اعضائها وممثلي جمعيات ومنظمات المجتمع المدني الكويتية ومراقبين دوليين، ان اللجنة قامت بتوزيع رجال القضاء واعضاء النيابة العامة لرئاسة اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية بصفة اصلية واحتياطية، وعددهم 803 قضاة ووكلاء نيابة، بينهم 462 قاضيا بصفة اصلية، و341 قاضيا بصفة احتياطية.

وأوضح ان وقت الأفطار لن يؤثر على سير العملية الانتخابية وستظل عملية التصويت مستمرة، «واذا رغب احد القضاة في الافطار او اداء الصلاة يحل محله قاضي الاحتياط».

أضاف أن اللجنة القضائية العليا راعت، خلال توزيعها رجال القضاء واعضاء النيابة العامة لرئاسة اللجان الانتخابية، الأقدمية والضوابط التي تكفل لهم الاستقرار، مع البعد عن اماكن اقامتهم توفيرا للحيدة والنزاهة «واستمعت الى آرائهم ومقترحاتهم بخصوص الاستعداد للانتخابات وتسهيل اجراءاتها كي تجرى على النحو المأمول».

واشار الى انه حتى تتم دراسة استخدام وسائل التقنية الحديثة في عمليات الاقتراع والفرز، فانه «سيظل الاعتماد على الفرز اليدوي باعتباره الوسيلة الملائمة حتى الآن التي تعزز الثقة بالعملية الانتخابية والأكثر مصداقية لدى المواطنين».

واكد العجيل حق منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية المشاركة في مراقبة الانتخابات مع وسائل الاعلام، ودخول لجان الاقتراع، بالاتفاق مع رؤساء لجان الانتخابات، لتفقد سير العملية الانتخابية، معربا عن ثقته في دور تلك الجهات في تحري الحقيقة عند تغطية العملية الانتخابية، لنقل صورة صادقة ومعبرة عن الوجه الحضاري الذي تحرص عليه الكويت.

ودعا رؤساء اللجان الانتخابية الى تحمل مسؤولياتهم بالصبر والأناة، مشيرا الى ان «الديمقراطية النزيهة ضمانة اساسية للامن والاستقرار فهي غاية الشعوب والأمل الذي ترنو اليه لممارسة حريتها والمشاركة في صنع مستقبل أوطانها».

واضاف ان «الديمقراطية هي درة الكويت وعنوان حضارتها، فقد عنيت بالنص في دستورها كنظام للحكم تكون السيادة فيه للامة مصدر السلطات، وأكدت على مشاركة الشعب الكويتي في مسؤوليات الحكم وادارة شؤون البلاد وهو ما أفاء على المواطنين بالحرية والأمن والسلام».

وقال ان السباق يجري في هذه الانتخابات «بين فرسان التقوا حول هدف واحد، وهو نيل شرف تمثيل الأمة، فعليهم ان يكونوا على قدر هذه المسؤولية، ولتكن المنافسة شريفة غايتها الفوز بحب الوطن والعمل على خدمته».

من جهته اعرب منسق الفريق العربي والدولي في الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات الدكتور طالب عوض، عن تطلعه بأن تشهد الانتخابات الجارية مشاركة واسعة من الناخبين، من اجل ضمان وصول صوت الناخب الكويتي.

واوضح عوض ان فريق المراقبة يتالف من نحو 30 خبيرا من 15 دولة عربية من مؤسسات المجتمع المدني العربي والدولي من ذوي الخبرة في عمليتي مراقبة الانتخابات والاصلاح الانتخابي، حيث شاركوا في مراقبة العديد من الانتخابات التي جرت في عدد من الدول العربية.

وبين ان الفريق يشارك في مراقبة الانتخابات الكويتية للمرة الثالثة على التوالي، حيث شارك في المرة الاولى خلال انتخابات مجلس الأمة المبطل بحكم المحكمة الدستورية الذي جرى انتخابه في فبراير 2012، والثانية خلال انتخابات مجلس الامة المبطل الثاني الذي انتخب في ديسمبر 2012.

واكد ان مهمة الفريق هي ضمان تطبيق المعايير الدولية لمراقبة الانتخابات والمعايير الدولية لحرية ونزاهة الانتخابات، خلال عملية الاقتراع، مضيفا ان الفريق سيقوم بعد انتهاء عملية الانتخاب واعلان النتائج النهائية الرسمية بعقد مؤتمر صحافي يعلن فيه تقريره حول سير عملية الانتخاب، وملاحظات الفريق والمعايير والاجراءات العامة والتوصيات بشانها.

وحول مقترحاته بشان تطوير العملية الانتخابية، اشار الى ان القانون الانتخابي الحالي لم يتضمن نصا حول سقف الحملات الانتخابية، متمنيا ان تبذل الجهود لتشريع نص يحدد المبالغ التي تصرف على الحملات الانتخابية للمرشحين ومصاريفها، فضلا عن دور الاعلام الخاص في عدم التمييز بين المرشحين واحترام فترة الصمت الانتخابي.

اضاف ان هناك مقترحات اخرى كذلك تتعلق بتخفيض سن الناخب الى 18 عاما، وتخفيض سن المرشح لتمكين الشباب من الترشح، ولتحقيق مشاركة اوسع شريحة من المجتمع بهدف تطوير العملية الانتخابية.

من جهة أخرى أثارت قضية تعديل موعدي التصويت لانتخابات مجلس الأمة 2013 العديد من التساؤلات حول امكانية تغييرها من الساعة 11 صباحا الى 11 مساء بدلا من 8 صباحا الى 8 مساء، بقرار اداري من ادارة الانتخابات، أو صدور بمرسوم ضرورة، حفاظا على سلامة الاجراءات الانتخابية والطعن عليها.

وفي هذا الصدد أكدت عدد من الخبراء الدستوريين والقانونيين لـ «الصباح «ضرورة أن يصدر قانون بمرسوم ضرورة، لتعديل موعدي بدء ونهاية التصويت الانتخابي لمجلس الأمة من الساعة 11 صباحا الى 11 مساء، في حالة التعديل حفاظا على سير اجراءات العملية الانتخابية والطعن عليها فيما بعد، فيما فضل آخرون استمرار العمل بالنظام المعمول به حاليا، أي التصويت من الثامن صباحا الى الثامنة ليلا، وان توقع البعض أن تمتد فترة التصويت تلقائيا بوجود أعداد كبيرة داخل اللجان في فترة ما بعد الافطار، ما يحتم تمكينها من الادلاء باصواتها.

وأوضح الخبير الدستوري الدكتور هشام الصالح ان تحديد وقت الاقتراع جاء من خلال قانون رقم 35 لسنة 1962 والذي حدد ساعات من الساعة 8 صباحا الى 8 مساء، مشيرا الى انه اذا ارادت الحكومة تغيير ساعات الاقتراع للانتخابات الواردة بالقانون، فاننا نحتاج الى صدور مرسوم بقانون حسب المادة 71 من الدستور، غير أن صدوره قد يلقي بظلال الشك حول مدي دستورية هذا المرسوم باعتبار توافرحالة الضرورة ومن ثم بطلان العملية الانتخابية وما نتج عنها من آثار خاصة والمجلس الناتج عنه وبذلك تكون أمام بطلان ثالث يطال المجلس.

اضاف الصالح : ما تراه ضرورة قد لا تراه المحكمة الدستورية ضرورة، وذلك باعتبار انه كان بالامكان تحديد فترة الانتخابات بعد شهر رمضان، لذلك فان الأحوط عدم صدور مرسوم ضرورة بتغيير ساعات الاقتراع والاستمرار على الوضع الحالي.

وفي السياق ذاته يرى الخبير الدستوري الدكتور محمد المقاطع انه يجب في حالة تعديل موعد الاقتراع للتصويت على الانتخابات اصدار مرسوم بقانون ضرورة.

وقال رئيس جمعية المحامين السابق عمر العيسي: يفضل تعديل موعد الاقتراع خاصة وان هذه الانتخابات تأتي خلال الشهر الفضيل.

واوضح العيسى أنه يجب في حالة تعديل موعد الاقتراع صدور قانون بمرسوم ضرورة تجنبا للطعن عليه فيما بعد الانتخابات، أو استمرار الوضع كما هو عليه، موضحا انه مع التعديل ولكن هناك تخوف من البطلان.

من جانبه قالت المحامية حوراء الحبيب ان تعديل موعد التصويت على الانتخابات هو تنظيم اداري داخلي، ومن ثم يصدر بموجب قرار اداري وليس بمرسوم ضرورة، مبينة انه بموجب القرار الاداري سوف يكون مصير الطعن الرفض.

وفي الاطارذاته يرى بعض المرشحين أهمية صدور مرسوم ضرورة يقضي بمد فترة التصويت، خوفا من تقديم طعون حول سير العملية الانتخابية ومن ثم ابطال العملية الانتخابية، فيما عتبر آخرون أنه ليست هناك ضرورة الى تعديل وقت الاقتراع كما يطالب البعض، خاصة ان هناك سابقة مماثلة حيث أقيمت الانتخابات في رمضان وكان ذلك في انتخابات تكميلية لمجلس الأمة، ولم يتم تعديل وقت الاقتراع، مشددين على ضرورة الالتزام بقانون الانتخابات باقامة الاقتراع من 8 صباحا الى 8 مساء

المجلس القادم

خاصة الكويتيات المتزوجات من غير محددي الجنسية ، وابناءهم الذين تم انهاء خدماتهم من الجيش بقرارات تعسفية ، ناهيك عن العسكريين الخليجيين الذين تم تسريحهم من الخدمة دون مقدمات وقبل انتهاء مدة خدمتهم.

كما حدث تركيز على أن هؤلاء العسكريين الذين تم انهاء خدماتهم من البدون او الخليجيين امضوا سنوات من الخدمة في الجيش وكانت لهم بطولات واعمال خالدة خصوصا ابان ازمة الغزو الغاشم وفي الجولان وسيناء.

ووعد غير مرشح بانه لو وفق في الانتخابات الحالية فلن يسكت على هذه التجاوزات وهذا الظلم ، ، وسيستجوب رئيس الوزراء ووزير الدفاععلى تسريح العسكريين البدون والخليجيين ، مستنكرين صمت نواب المجلس السابق والمجلس الذي سبقه على مثل هذه التجاوزات التي تسببت في ظلم الكويتيات المتزوجات من البدون ، وظلم العسكريين الخليجيين ، وتشتيت الاسر الكويتية بحجة تكويت الجيش على الرغم من النقص الكبير في اعداد القوة العسكرية.

وكانت قضية «ضخ الاموال من اجل انجاح مرشحين في الانتخابات» – على حد تعبير البعض – شاغلا اساسيا أيضا في الحملات الانتخابية ، حيث اعتبر كثيرون ان هذه التصرفات «تبين بما لا يدع مجالا للشك ان المجلس المقبل تم اختطافه من الآن ، وان الشعب الكويتي مطالب بتحري الدقة واختيار افضل المرشحين لتمثيلهم تحت قبة البرلمان والعمل من اجل اسقاط المحسوبين على المتنفذين.

وستكون القضية الإسكانية كذلك إحدى أولويات المجلس المرتقب ، في ظل تخوف من عدم قدرة الحكومة الحالية والحكومات القادمة على حل المشكلة التي يعاني منها المواطن الكويتي على مدى عقود من الزمان، وذلك ان نتيجة عدم وجود الإرادة والادارة والرؤية الاستراتيجية طويلة المدى لتلك المشكلة الامر الذي أوجد لدينا مسمى جديدا وهو الخلل في التركيبة السكانية ، التي باتت خطرا يهدد المجتمع الكويتي.

وتشير الأرقام في هذا الصدد إلى أن هناك ما يقارب من 61.4% من المجتمع الكويتي شباب تحت سن الرابعة والعشرين ، ما يعني أنه مجتمع فتي ينتقل فيه الشاب والشابة إلى سن الزواج بمعدلات متسارعة ومتصاعدة ولاتستطيع الدولة مواكبة هذا التسارع ، غير أنه وعلى الرغم من توفر كل الإمكانات من الأراضي والموارد المالية إلا أن التعامل مع القضية (حكوميا) يتسبب في إبطاء نمو العرض المتاح للقسائم والبيوت بما لا يتناسب مع هذه الزيادة السريعة والمتسارعة في الطلب على الوحدات السكنية !

من هنا طالب البعض بتوحيد الجهات المسئولة عن الإسكان ، وفي إطار خطة شاملة متكاملة وجيدة تتصدى في مدى زمني محدد للقضاء على المشكلة الإسكانية بالبلاد ، وكذلك توفير الأراضي الصالحة للسكن ، وفق منظومة عمرانية متكاملة الخدمات ، والبحث عن الطريقة التي تدفع بشركة نفط الكويت إلى الإسراع في الإفراج عن الأراضي الصالحة لإنشاء التجمعات العمرانية الجديدة ، وكسر احتكارها لأكثر من 80% من أراضي الدولة ، وضرورة التوسع في إنشاء المدن الجديدة المتكاملة الخدمات خارج حدود المنطقة الحضرية بحيث تكفي لاستيعاب الزيادة المتوقعة للنمو السكاني لحوالي 2.5 مليون نسمة .

كما طرح البعض مقترحات بضرورة تشجيع الحكومة لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع الإسكان على المدين المتوسط والطويل ، باعتبارأن مساهمة القطاع الخاص من خلال المشاريع الضخمة تعطي الخبرة للشركات المحلية العقارية للمساهمة في حل المشكلة بدلا من جلب الشركات الخارجية ، و تخفيض أسعار مواد البناء والأيدي العاملة إلى حوالي الثلث أو النصف من خلال أسلوب الإنتاج الضخم ، فضلا عن ان هذه المشاريع ستخفف سعر الوحدة السكنية بالنسبة للمواطن ، خاصة إذا ما وضع في الاعتبار سقف للربح على الوحدة ، من ناحية اخرى يعفي الدولة من عناء التحمل الكامل للمشكلة الإسكانية .

ورغم كل الصعوبات ، فلم يخل الأمر من تفاؤل بأن الغد سيكون أفضل ، ورأى البعض أن تزامن الانتخابات مع شهر رمضان الفضيل من شأنه تزايد الاقبال والتواصل مع المواطنين ، من خلال حملات المرشحين ، والتأكيد ان أجواء العرس الديمقراطي التي تعيشها الكويت في هذه الاثناء إيجابية للغاية باستثناء بعض الأمور التي لم كن يتمناها أحد والمتمثلة في مداهمة عدد من الأوكار المشبوهة والتي حاول أصحابها تلويث الذمم ، مشيدين بإجراءات وزارة الداخلية التي وجدت تأييدا من حضرة صاحب السمو امير البلاد عندما شدد سموه على ضرورة تطبيق القانون على الجميع دون استثناء .

وأبدى الكثير من المواطنين تفاؤلهم الكبير بأن يأتي يوم الاقتراع والناخبون أكثر حماسا وحرصا على ان يكون المجلس المقبل أفضل مما سبقه من برلمانات ، وان الضغط سوف يكون على رجال الامن والقضاة يوم الاقتراع ، اما بالنسبة للناخبين فلا بأس بأن يسخروا نصف ساعة من وقتهم غدا السبت ليجعلوها شهادة لله ثم لمن يستحق من أبناء الوطن .

وعلى صعيد نسبة التغيير في تشكيلة المجلس المقبل توقع البعض انه بالنسبة للدوائر المقاطعة سابقا وتشارك بالانتخابات الحالية ، فان نسبة التغيير سوف تصل الى 60 بالمئة بينما الدائرتان الثانية والثالثة فان التغيير سوف يتراوح من 30 الى 40 بالمئة .

وطرقت الحملات أيضا موضوع تراجع دور الكويت على المستويات العالمية والمحلية، حيث خسرت الكويت 16 نقطة من التصنيف العالمي لمؤشرالتنمية البشرية ، كما تحدثت عن إهدار الحكومة أموال الشعب من خلال صفقة (الداو) المشبوهة منذ البداية متجاهلة إرادة الأمة كعادتها والتي تمثلت في (لجنة التحقيق) التي شكلها مجلس الأمة للوقوف علي الأسباب التي قادت الي هذه الخسارة الكبيرة . واتهمت الحكومة بالفشل في مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية من خلال خسائر سوق الكويت للأوراق المالية التي قدرت ب 7 مليار دينار كويتي ، ومن المثير للدهشة أيضا أن الحكومة لم تحرك ساكنا ولم تتخذ إجراءات وقائيه لحماية الاقتصاد في مثل هذه الأزمات .

واوضح أن الحكومه فشلت في تحقيق الحد الأدنى لإنجاز خطة التنمية ،هذا علي فرض وجود خطة للتنمية برغم من رصد 37 مليار دينار كويتي لتنفيذ الخطة.

وطالب الكثيرون بان تاتي حكومة تعي دورها وتمتلك ارادة ورؤية اصلاحية ، حكومة من الكفاءات المشهود لها من الجميع ، وان تعلم السلطة التنفيذيه ان السلطة التشريعيه وهي سلطة منتخبه تمثل الامة لن تسمح بتكرار مع حدث مع المجلس السابق ولن تقبل طلبا بمنح فرصه من الزمن لاي حكومه .

وقد ظل موضوع حل المجلس هاجسا يؤرق الكثيرين ، ولذلك حذرالخبير الدستوري الدكتور محمد المقاطع خلال مشاركته في ندوة الدويلة من ان هناك احتمالا كبيرا لابطال مجلس الامة المقبل، مشيرا الى ان لديه من الاسباب لذلك التوقع ، ومنها ان مجلس 2009 تم حله اول مرة في 6 نوفمبر 2011 ثم عاد الى الحياة من جديد حينما صدر حكم للحكمة الدستورية بابطال المجلس الذي جاء بعده ، ثم تم حل مجلس 2009 للمرة الثانية في 7 اكتوبر 2012 ، ثم تم ابطال المجلس الذي جاء بعده باعتبار ان مرسوم انشاء اللجنة العليا الوطنية للانتخابات لم تتوافر فيه حالة الضرورة ، ومن ثم فان ما بني على باطل فانه باطل ، ومن هنا صدر حكم الدستورية في شهر يونيو 2013 ، مقترحا لحل المشكلة أن تدعو الحكومة مجلس 2009 للانعقاد حتى لو لم ينعقد .

غير أن كثيرا من المرشحين أعربوا عن تفاؤلهم بإكمال المجلس الجديد مدته الدستورية ، استنادا إلى أن تخوفات البعض هي محض اجتهاد وان كافة التوقعات تصب بمصلحة استمرار هذا المجلس ، كما أن الحكومة احتاطت لكافة النواحي الدستورية حتى لا يكون هناك سبيل لتقديم طعن بالإبطال ، وتوقع المزيد من التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المرحلة المقبلة لاسيما وان التحديات الحالية كبيرة جدا .

الإبراهيم: تراخيص

ايصال التيار الكهربائي لنحو 30 الف قسيمة سكنية.

واضاف الوزير الابراهيم في تصريح لـ كونا ان هذه التراخيص تتركز في مناطق صباح الأحمد وشمال غرب الصليبخات والمسيلة والفنيطيس وأبو فطيرة وضاحية جابر الأحمد.

«السكنية» تستعد

وقال المهندس العيسى في تصريح صحافي أمس انه «تم تسلم موقع مشروع شمال المطلاع من بلدية الكويت الا أن الموقع يوجد به بعض العوائق وعليه تمت مخاطبة الجهات المختصة لاتخاذ اللازم».

واوضح انه يجري حاليا اعداد مستندات طرح هذا المشروع على الجهات الاستشارية المتخصصة متوقعا ان يتم الانتهاء من اعداد المستندات بداية شهر سبتمبر المقبل.

وفيما يخص مشروع مدينة المطلاع السكنية قال المهندس العيسى ان العمل جار على تأهيل الجهات الاستشارية العالمية والمحلية المتخصصة من قبل لجنة شكلت في المؤسسة لافتا الى انه سيتم الاعلان عن هذه الجهات حال الانتهاء منها بالجريدة الرسمية.

الجامعة: قبول

للعام الجامعي 2013-2014.

وقال القائم بأعمال عميد القبول والتسجيل بجامعة الكويت الدكتور صبيح المخيزيم في تصريح صحافي أمس أن الجامعة ووفقا لتوجيهات مجلس الجامعة وفي ضوء أعداد المتقدمين قبلت الطلبة الكويتيين وابناء الكويتيات من خريجي المرحلة الثانوية المستوفين لشروط القبول ممن تقدموا باوراقهم إلى الجامعة خلال فترة تسلم طلبات الالتحاق إلى الجامعة والتي انتهت يوم امس.

وأضاف المخيزيم أن الجامعة قبلت 7174 طالبا وطالبة في الفصل الاول و1338 في الفصل الدراسي الثاني مبينا ان المقبولين في الفصل الاول من الحاصلين على نسبة 75 في المئة فأعلى للقسم العلمي و80 في المئه فاعلى للقسم الأدبي فيما قبل في الفصل الثاني الحاصلين على اقل من النسب السابقة.

واوضح أن التنافس على مقاعد الكليات كان وفقا لنسبة الشهادة الثانوية أو المعدل المكافئ وفقا لمعيار القبول في الكلية دون تمييز بين الذكور والإناث المتقدمين إلى الجامعة أو بين الكويتيين وأبناء الكويتيات.

وبين ان القبول في بعض الكليات مثل مركز العلوم الطبية والعلوم الطبية المساعدة والهندسة والبترول والعمارة وعلوم وهندسة الحاسوب والعلوم الإدارية والبنات الجامعية قد تم وفقا للمعدل المكافئ الذي يحسب بناء على نتائج اختبارات القدرات الأكاديمية التي يؤديها كل طالب قبل التحاقه بالجامعة بالإضافة إلى نسبة الطالب في الشهادة الثانوية.

وقال المخيزيم أن فترة تسجيل الطلبة المستجدين في المقررات الدراسية ستبدأ اعتبارا من يوم الاثنين المقبل مبينا ان موعدا سيخصص لكل لتسجيل كل طالب وستقوم العمادة بإرسال رسائل قصيرة عبر الهواتف النقالة للطلبة المستجدين بموعد تسجيلهم في المقررات الدراسية.

ودعا الطلبة الى الالتزام بالمواعيد المحددة لهم والتوجه إلى صالة القبول والتسجيل بالشويخ حتى لايفقدوا فرصتهم بالتسجيل خصوصا انه لايشترط حضور الطالب شخصيا للتسجيل ويمكن حضور من ينوب عنه مبينا انه لن يسمح للطالب بدخول الصالة بعد فوات الموعد المحدد.

وذكر انه يمكن للطلبة المقبولين معرفة موعد تسجيلهم من خلال صفحة العمادة على شبكة الإنترنت بالإضافة إلى نظام القبول الالكتروني مبينا أن الطالب الذي لم يحضر في الموعد المحدد له يمكنه اتمام عملية تسجيل مواده في نهاية فترة التسجيل.

وواوضح انه يتوجب على الطلبة المتوقع تخرجهم من المدارس الإنجليزية ممن تقدموا بطلبات الالتحاق تسليم شهاداتهم الأصلية خلال يومي عمل من إعلان نتائجهم النهائية تمهيدا للبت في قبولهم وتحديد موعد تسجيلهم في المقررات الدراسية في حين سيبت بقبول الطلبة غير الكويتيين قبل نهاية أغسطس المقبل.

شفيق للإخوان

جميعا جيشاً وشعباً. وختم خطابه واصفاً مصر بأنها كنانة الله في أرضه ومن أراد بها سوءا كسّره الله.

من جانبه أكد المرشد العام للإخوان المسلمين، محمد بديع، الخميس 25 يوليو، في رسالته الأسبوعية، أن قيام وزير الدفاع المصري، الفريق أول عبد الفتاح السيسي، بعزل الرئيس، محمد مرسي، يفوق «هدم الكعبة»، على حد تعبيره.

وكتب بديع: «أقسم بالله غير حانث أن ما فعله السيسي في مصر يفوق جرما ما لو كان قد حمل معولا وهدم به الكعبة المشرفة حجرا حجرا».

ودعا المرشد، أعضاء الجماعة وأنصارها، إلى تظاهرات سلمية لرفض «الانقلاب العسكري» في إشارة إلى عزل مرسي، في الثالث من يوليو الجاري.

وفي الرسالة الأسبوعية التي يوجهها كل خميس لأعضاء الجماعة، قال المرشد، الذي طلبت النيابة العامة المصرية القبض عليه ولكنه مختبئ في مكان غير معلوم، إن «الجماهير المصرية الأبية انتزعت حريتها من النظام البائد وستحافظ على حريتها بنفس السلمية»، وأضاف «لا تستكثروا أن تنزلوا لتعلنوا وقفتكم مع الحرية والشرعية ورفض الانقلاب العسكري».

وظهر بديع علانية للمرة الأخيرة أثناء قيامه في وقت سابق بإلقاء كلمة أمام معتصمي ميدان رابعة العدوية المؤيدين للرئيس المعزول. وترد أنباء عن اختباء قيادات جماعة الإخوان المطلوبين داخل الاعتصام المذكور.

وأمر النائب العام المصري، المستشار هشام بركات، الأربعاء، بإلقاء القبض على بديع و8 قياديين بالجماعة للتحقيق معهم في التحريض على العنف، وذلك بحسب ما ورد في وكالة «أنباء الشرق الأوسط».

وأعلنت منظمة التعاون الإسلامي أمس عن استعدادها للمساهمة بأي دور لحل الأزمة السياسية في مصر «إذا ما طلب منها ذلك» خاصة أن مصر تتولى حاليا رئاسة القمة الإسلامية.

وقال الأمين العام للمنظمة أكمل الدين أوغلي في بيان ان المنظمة تتابع باهتمام كبير تطورات الأوضاع السياسية في مصر معربا عن ثقته في «أن مصر بتاريخها وتقاليدها العريقة وحضارة شعبها المعروف بطبيعته السمحة التي تنبذ العنف قادرة على تجاوز الأزمة السياسية الراهنة من خلال الحوار السلمي الشامل والبناء بين كافة أطياف الشعب المصري».

هجوم إرهابي

والعسكرية، أن أعضاء البعثة وموظفي السفارة لم يتعرضوا لأي أذى، حيث قامت السفارة بالتواصل مع الجهات المعنية في ليبيا للتحقيق في الحادثة لمعرفة المتسببين بإطلاق النار على السفارة.

وأفاد مراسل قناة «العربية» بطرابلس بأن السفير الإماراتي السيد محمد بن سعيد الكتبي موجود خارج ليبيا منذ بداية شهر رمضان، مشيرا إلى أن الخسائر مادية فقط في واجهة المبنى، حيث تم إطلاق قذيفتين من سيارة، ولم يتم إلقاء القبض على أحد نتيجة هروب المنفذين بسرعة.

ارتفاع ضحايا

وقال التلفزيون الاسباني الرسمي ان 130 شخصا اخرين اصيبوا بجروح متفاوتة في ما يعد اول حادث مميت للقطارات عالية السرعة في البلاد وثاني اسوا حادث قطار في تاريخ اسبانيا واسوا حادث من نوعه في العالم خلال العام الحالي.

واضاف ان مجموعة من المقطورات انفصلت عن الاخرى وتحطمت اثر ارتطامها بالارض على مسافات متفاوته على مشارف محطة مدينة سانتياغو دي كومبوستيلا في منحنى ضيق يصفه التقنيون «بالخطير» مشيرا الى ان القطار السريع الذي كان يقل 210 ركاب الى جانب طاقم العمل كان يصل بين العاصمة مدريد ومدينة فيرول اقصى شمال غربي البلاد.

ولم يعلن بعد عن اسباب الحادث رغم ان السرعة العالية تعد الفرضية الاولى التي تتداولها بعض الجهات في الوقت الذي قالت فيه وزارة التنمية ان الوقت لا زال مبكرا لتحديد الاسباب.

ولا يزال اكثر من 200 عنصر في خدمات الطوارئ والاسعاف والامن والشرطة يعملون في المنطقة بحثا عن مزيد من الضحايا المحتملة في الوقت الذي يتم فيه البحث والتدقيق حول اسباب الحادث علما بان سائقي القطار لم يتعرضا للاصابة.